مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

الخليج والربيع العربي

الدين والسياسة

الكتـــاب التاسع و الستون – سبتمبر (أيلول) 2012
كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

كتاب: الشَّعب يريد الإصلاح في قطر أيضًا

تحرير: علي خليفة الكواري؛
دار النشر: منتدى المعارف؛
سنة النشر: أبريل 2012

قراءة عمر البشير الترابي (*)

شهد العام 2011؛ اضطرابات سياسيّة عميقة، نتجت عنها تحوّلات جذرية في الخارطة السِّياسيّة العربية عُرِّفت عند المتفائلين بأحداث الرّبيع العربي، ويُصرّ غيرهم على وصفها بالرّبيع الأصوليّ، إذ انتهت بصعود التيّارات الإسلاميّة إلى سُدّة الحكم، في مصر بزعامة حزب الحرية والعدالة الإخواني، وحزب النور السّلفي، وفي تونس بزعامة حزب النّهضة، والمغرب مع حزب العدالة والتنمية، ولا تنفكّ دراسة تتناول «الرّبيع» أو الانتفاضات أو ملفات الإصلاح، عن ذكر دولة قطر التي رعت بقوّة كل حركات التغيير المزعومة، ووقفت على أعتابها.

(*) كاتب وباحث سوداني عضو هيئة التحرير بمركز المسبار للدراسات والبحوث.

لم ينتظر الباحثون كثيرًا، حتى طالعهم الدكتور علي خليفة الكواري، المثقف القطري المعروف، بكتاب «الشَّعب يريد الإصلاح في قطر..أيضًا»، الذي اقتنص فرصة الاضطرابات أو الثورات التي ساندت شعوبَها دولة قطر، وفتحت قناة الجزيرة منبرها لقضاياهم، في خطوة يمكن فهمها بأنّها محاولة لإحراج الدولة، التي تدعي أنها ترعى الإصلاح في الدول «الثائرة»، فكيف تمنعه عن مواطنيها القطريين، الذين تجمعوا له، في ندوات يعرضها الكتاب؟

قطريون من أجل الإصلاح..لقاءات الإثنين

مقدمة الكتاب، كانت كبسولة لخّصت كل ما جاء في الكتاب، قدمها محرر الكتاب، علي خليفة الكواري سمّى فيها من شارك في لقاءات الإثنين، التي ألقيت فيها الأوراق التي ضمّها الكتاب ب «قطريون من أجل الإصلاح»، واقترح أن ما دار فيها هو حوار من أجل كشف الخلل في التركيبة القطرية وإبداع الحلول الإصلاحية، فقد شارك في اللقاءات التي امتدت من مارس 2011 إلى فبراير 2012، أكثر من 60 مواطنا من الكوادر القطرية المعنيّة بالشأن العام القطري، والمؤهلّة للحديث عنه. وقام بنشر هذه الأوراق والمناقشات في كتابه هذا، ولكنه أضاف لهم «الشَّعب» ليملأ المطالب بوقودٍ شبيه بوقود الثورات التي ضخت قطر فيها ما ضخّت، كمن يقول «من فمك أدينك».

الكتاب، لم يكن ساخنًا كما عنوانه، لكنه تضمّن قضايا رئيسة، ودشّن لحراك فكري وثقافي، لم يتبلور ليصبح تياراً أو تحرّكاً يكتسب قوته من الشارع القطري، ولذلك عوامل كثيرة يمكن فهمها في سياق أمني واجتماعي، ولكن هذه المحاولة لا يمكن أن تمر دون توثيق، وفهم، لذلك فإن محاولة قراءته، هي محاولة لرصد «التفكير السياسي لشريحة مهمة من المجتمع القطري، تشعر بالغيرة من حظوة الأجانب»، أكثر من محاولة رصد المواقف، فالأوراق التي تضمنها الكتاب على مافيها من روح نقدية، كانت سمتها الغالبة «العاطفة»، أكثر من كونها رؤى فكرية تحدد العلة وتشخصها وتقترح الحلول والخيارات المتاحة.

عقبات الإصلاح في قطر

تضمّنت المقدمة عقبات الإصلاح ومعوِّقاته المُتمثّلة في حجب المعلومات ذات العلاقة بالشأن العام وحظر نشرها، ما يعطّل إمكانيات التحليل، فلا توجد –بحسب الكواري– أرقام منشورة واضحة تشرح السّياسة السّكانية، ولا تفصِّل حسابات المال العام، أو تذكر الاحتياطي العام للدولة، ويشتكي الكواري من الغموض في إيرادات المال العام ومصروفاته، كما عدّ غياب الشفافية، بالإضافة إلى ضيق هامش حرية الرأي والتعبير وغياب مؤسسات مجتمع مدني مستقلة عن السلطة، من صميم ما يعطّل العمليّة الإصلاحية.

يقول الكواري «جدير بالذكر أن قوانين قطر لا تجيز إنشاء الهيئات السِّياسِيّة ولا منتديات الحوار ولا الجمعيّات المهنيّة النقابيّة ولانقابات العاملين، ولا يوجد فيها جمعيّة أهليّة لحقوق الإنسان والمواطن ولا جمعيات ومؤسسات نفع عام يشتبه اهتمامها بالشأن العام»، وتناول ما أسماه بـ«الخلط بين العام والخاص وقصور الإدارة العامة».

لا يوجد نفس سياسي واضح في الكتاب، بل اجتهادات مجتزأة، وتبدو في كثير من المواضع مترددة يعوزها العمق الثقافي التنويري، لكنّ الكواري أراد إيصال رسالة مهمّة وهي «هل قطر في حاجة للإصلاح أسوة ببقية الدول العربيّة؟ أم إن عملية الإصلاح في قطر قد تمت والربيع العربي قد تحقق فيها مبكرًا كما يروج الإعلام القطري؟»، ويذهب الكواري إلى أن «قطر تحتاج بكل تأكيد إلى إصلاح جذري وشامل، وحوار وطني جاد ومسؤول، ورسم المداخل الاستراتيجية الملحة مثل وقف تفاقم الخلل السكاني وإصلاحه، وإصلاح وتنمية الإدارة العامة، والانتقال إلى نظام حكم ديموقراطي، وتنقيح رؤية قطر واستراتيجيتها واستكمالها، واستكمال مؤسسات القضاء وكفالة حق التقاضي».

إصلاحات دستورية..تشريعية.. قضائية

أولى الأوراق قدّمها أستاذ القانون العام المشارك، بجامعة قطر، الدكتور حسن السيد، بعنوان الدّور التّشريعي لشعوب دول مجلس التعاون، بعد التقديم الاصطلاحي العام الذي تضمّن التعريفات الضرورية لتمكين القارئ فهم الأساسِيّات، وتناول سلطة التّشريع ودور الشعوب في المنطقة وعملية سن التشريعات عبر المجالس النيابية، حول الحالة القطرية، يؤكد السيد أن الدستور القطري لم يوضع بأسلوب ديموقراطي، وذلك لأن «اللجنة التي وضعت مشروع الدستور كانت معينة، وأن الاستفتاء سبقته حملة تدعو للتصويت بنعم، ويقول «فيما عدا الكويت لم يكن للشعب في دول مجلس التعاون دور في وضع دساتير بلادها»، وعن سلطة تعديل الدستور يقول الكاتب، إنّها في قطر «تتم بموافقة المجلس المنتخب والحاكم»، ومضي يشرح التفاصيل الهيكلية والقوانين، فمجلس الشورى في قطر «يتألف من خمسة وأربعين عضوًا، ثلاثون منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام السِّري المباشر، والخمسة عشر الباقون يعيّنهم الأمير»، ويبدو واضحًا عدم ارتياحه من العملية التي يتمّ بها اختيار الأعضاء ويقول «وإن كان البعض يرى بأنّ الوقت ما زال مبكرًا في أغلب دول مجلس التّعاون للمناداة بالملكيّة الدّستورية، والحكومة المُنتخبة، فإننا لا نراه مُبكرا بشأن حق الشَّعب في وضع دستور بلده، وقيام مجالس نيابيّة حقيقيّة ومُنتَخبة».

ودعت الورقة إلى أن تتبنّى قطر ومن بعدها دول مجلس التعاون الأسلوب المشترك بين الحاكم والبرلمان لتعديل مواد الدستور، وأن ينشأ القضاء الدستوري، وأن تُشَكّل المجالس التشريعية بالاقتراع العام السري المباشر وتُملّك دورًا حقيقيًا في سنِّ القوانين.

أما المحامي يوسف أحمد الزمان، فتحدّث عن «استقلال القضاء القطري»، وأرّخ له، قائلاً إنّ الدّستور القطري اعتنق مبدأ الفصل بين السلطات، واعتبر مبدأ استقلال القضاء هو الحصن الحصين لحماية حقوق الإنسان وحرية المواطنين واستخلاص حقوقهم، كما تناول –الزمان– في ورقته تطوّر نظام القضاء في قطر، بدْءً من عصر الاحتلال.

تناول الكاتب المبادئ الأساسية للنظام القضائي القطري، ثم ألقى نظرة تقدِيرية للنِّظام القضائي، مؤكدًا أنّه يتميّز بالنزاهة والحيدة، وقد أبرز الدّستور القطري استقلال القضاء ولكن من الضروري تطوير الجهاز القضائي، وتناول الزمان مسألة عدم وجود تشريع إجرائي لقانون الأسرة، كما انتقد الصورة التي يتمّ بها استعراض القضايا، والازدحام الشديد لجمهور المتقاضين، والزيادة الكبيرة في العمالة الوافدة التي تسببت بازدياد النِّزاعات، كما دعا إلى مراجعة شاملة للقوانين الإجرائية، والتّوسع في تعيين المُساعِدين القضائين القطريين واستيعاب الصالحين من خريجي القانون والشريعة سنويًا من الجامعات القطرية.

التعليم في قطر

الكتاب تضمن هجوماً واضحًا على سياسة التعليم في قطر، مسلطاً الضوء على التَّحدِيَات التي ساهمت بها مؤسسة راند، متهمًا النظام التعليمي القطري من جهة بإضعاف اللغة العربية وتهميش الثقافة القطرية ومن جهة أخرى في ضعف نسبة «إشغال» القطريين للوظائف الحيوية التي يشغلها حاليًا الأجانب، بسبب ضعف مخرجات التعليم، وعدم وفائها لمتطلبات سوق العمل.

تنوّعت الإشارات لهذه القضيّة وفصّلها الدكتور عبدالله جمعة الكبيسي أستاذ أصول التربية والمدير الأسبق لجامعة قطر، الذي كتب عن توجّهات التعليم العام والتعليم العالي، وتحدّث عن محاولات إصلاح التعليم العام، بدءً من المحاولة الأولى في 1990 عبر تقرير تقدمت به اليونسكو بطلبٍ من الحكومة القطريّة ولكنّ تقريرها لم يكن له أثر يُذكر، وكانت المحاولة الثانية في العام 1996 التي نجحت في توضيح الخلل ولكنها فشلت في توصيف الحلول، أما المحاولة الثالثة فكانت في العام 1997. وبعد ذكر عدد المحاولات يتحدث الكبيسي عن محاولات إصلاح التعليم وتدشين مرحلة جديدة عبر مؤسسات استشارية عالمية، وبدا مستنكرًا وهو يسوق جولات مؤسسة راند لإصلاح التعليم في قطر، فيقول لائمًا «إنها أبعدت وزارة التربية والتعليم متحججة بأنها غير مؤهلة»، وبدا رفضه للمؤسسة واضحًا وهو يشنُّ الهجوم

على نتائج ما قامت به فيتساءل ماهي فلسفة التعليم الجديدة، وكيف تغيّرت، ولماذا لا تُنشَر، كما انتقد الشَّكل العام لإدارة المدارس، ولغة التعليم التي كرّست غياب اللغة العربيّة لصالح الإنجليزية، مؤكداً أنّ النِّظام التعليمي الجديد تسبب بضياع ثروة بشريّة من المعلمات المواطنات.

أما عن سياسات الإصلاح حول التعليم العالي فقد تناول الكبيسي سياسة إصلاح التعليم في جامعة قطر وقال إنّ «راند» كُلِّفت في العام 2003، بإصلاح التعليم العالي، مواصلاً انتقاده للعملية التي قامت بها لعدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس من القطريين فيها، بل تسببت في تهميشهم، وعاب التزام «راند» بالسريّة التامة في كل إجراءاتها وخطواتها، وبدا وكأنّها تبنّت سِياسَة الأمر الواقع، وأنّها –في نظره– عمّقت إضعاف اللغة العربية وهمشّت الثقافة الإسلامية. واختتم بالقول بأن ظاهرة تغريب التعليم العام والاعتماد على اللغة الإنجليزية وإزاحة المواطنين عن سدة القرار، تدعو لمزيد من المراجعات.

فقاعة تعليم دولي؟

أما سعد راشد المطوي المهندي، فقد استعرض في ورقته «المدينة التعليمية»، وهي من المشاريع البارزة في قطر في العقد الأخير، وقد نما المشروع الذي تبلغ مساحته قرابة خمسة عشر مليون متر مربع حتى أصبح يضم العديد من الكليات العالمية والمراكز البحثية الأجنبية، مضى المهندي متحدّثًا عن أهداف ورسالة «مؤسسة قطر»، وهيكلها وخصائصها، فقد مُنِحَت استقلالية عن الأجهزة القطريّة، وانتقد المهندي غياب الأكاديميين القطريين، وضعف التواصل مع المجتمع القطري، وغموض الخطط المستقبلية واختلاف المناخ الدراسي عن مناخ قطر!

يقول الكاتب إنّ مشروع «مؤسسة قطر» أصبح مشروعًا لدولة، ولذلك فهو يرى أنّ إدماج «المدينة الجامعية» في المجتمع القطري سيكون صعبًا ولكنه مهم، ودعا إلى دراسة مخرجات التعليم والبحث والنشاطات ودور القطريين فيها، طلابًا وأساتذة وإداريين و مدى تأثيره على قطر و المنطقة بشكل عام، فمن غير المعقول

والمقبول أن يُقبَل فقط 2٪ من خريجي الثانوية العامة ويلتحقون بالمدينة التعليمية رغم أن ميزانيتها 8 , 2٪ من الدخل القومي القطري. ومن ثمّ فإنّ العمل على تطوير المشروع بما يتناسب مع احتياجات قطر والمنطقة في المرحلة القادمة أمر حتمي، كي لا يكون مجرّد «فقاعة تعليم دولي» و يكون بالفعل «قوة دافعة تدريجية لمزيد من الإصلاح المجتمعي و السّياسي» في دولة قطر و المنطقة العربية.

الاستراتيجية 2011– 2016

في كل أوراق الكتاب، تبدو الاستراتيجية القطرية 2011–2016 المنبثقة عن رؤية قطر 2030؛ محطّ التناول ومرتكز النّقد، كلٌ يحاول أن يجد فيها الثغرات ويبني عليها الهجوم، أمّا الورقة التي تناولتها بتفصيل فهي ورقة عيسى بن شاهين الغانم، الذي قدّم مراجعة نقدية لإستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، 2011–2016، فبدأ بالحديث عن المصطلحات والتعريفات، فشرح موقع الاستراتيجية في العملية التخطيطية وغيرها من أساسيات التفكير الاستراتيجي.

حلل الغانم البيئة المحيطة بعملية إمضاء الاستراتيجية، فانتقد غياب مواضيع هامة مثل الخلل السكاني وبدائل البترول، وإغفال البيئة الطبيعية، والانفلات الاستثماري، وأضاف لملاحظاته أنه «في مرحلة التحضير والإعداد للاستراتيجية لم يتم تجميد اتخاذ القرارات الكبرى حتى الانتهاء من الإعداد»، لم يفت الغانم أن يمنح ورقته روح الاعتدال بتعديد إيجابيات الاستراتيجية مثل تسليطها الضوء على أهمية التخطيط الاستراتيجي، واقتراحها التفريق بين النّاظم والمشغِّل، والتحذير من الاعتماد على مورد ناضب ولكنه فصّل أيضًا أوجه القصور؛ مثل عدم تحديد المجالات المستهدفة من عبارة «بناء اقتصاد المعرفة» ما جعلها عبارة فضفاضة، وشدد على أن غياب التنمية السِّياسيّة من الاستراتيجية عيب مخلّ، وقال ساخرًا «فجاءت الاستراتيجية كأنها موجهة لشركة تجارية»، كما أن الاستراتيجية لم تحدد عملية متابعة الأداء، مستنتجاً أن الاستراتيجية صيغت في بيئة احتفالية، المفترض أن تكون في خدمة رؤية متفق عليها، ولكنها لم تراع المنهج التخطيطي الاستراتيجي،

وقال «ألقت الاستراتيجية الضوء على قضايا مهمة وطرحت بعض الحلول، لمشاكل خاصة على المستوى التنظيمي للجهاز الحكومي، ولكنها أغفلت ذكر علاج جاد للقضايا المصيرية التي تواجه الاقتصاد والمجتمع القطري».

الإعلام القطري... المسيرة والتحديات

يقرن الإسلاميون ذكر قناة الجزيرة بما يسمونه «الحريّة الإعلامية في الشرق الأوسط» ويؤكدون أن جزيرة قطر هي «منبر من لا منبر له»، لذلك لم يفت على الكواري أن يشير في مقدمته إلى أن الجزيرة «تصف نفسها بأنها منبر من لا منبر لها من دون أن يتسع ذلك المنبر –مع الأسف– لرأي شعب قطر»، لذلك كانت دراسة حالة الإعلام القطري في ضمن قضايا الإصلاح، مشوبة بحالة مقارنة لا إرادية مع إعلام الجزيرة، والغريب أن أحمد عبدالملك، الذي تناول الإعلام القطري، أغفل ذكر وجود قناة الجزيرة إلا في فقرة تحدثت عن استقطابها للكفاءات القطرية الإعلامية. ولا يخفى أن لهذا الإغفال أسباب واضحة تتعلق بحساسية الموضوع.

أحمد عبدالملك، تناول في ورقته واقع الإعلام القطري بشقيه الأهلي والحكومي، بدأ بالإعلام الأهلي موثقاً لمراحل تطوره منذ السبعينيات، وعدد المجلات والصحف التي انتشرت في تلك الفترة، وأشار إلى أن غالبها توقف لأسباب كضعف التوزيع، أو قلة الإعلانات، وغياب الكوادر الصحفية المحلية وضيق هامش الحريّة، وحول الحريّات يقول عبدالملك «الكاتب سوف يفكر ألف مرة قبل إقدامه على كتابة مقال يقترب من تلك المحاذير إن كانت تنتظره عقوبة الغرامة البالغة 500 ألف ريال»، وفي ضمن ملاحظاته وشكاويه لم يفت الكاتب الشكاية من مُشكلة «التغريب»، ومن احتكار سلطة تعيين رؤساء التّحرير، ما يفقدهم كثيرًا مساحة كافية للحرية والإبداع والتنافسية.

أثّرت الإذاعة في بداية انطلاقها على المجتمع وقادت التحول المجتمعي وآزرت ظهور الدولة الحديثة وكذلك التلفزيون، فقد شهدت تطورات مهمّة لكنها لم تستَمِر طويلاً حتى بدأ التّراجع في القوى البشريّة في عقد التسعينيات من عشرة مذيعين

قطريين وخمسة مذيعات إلى ثلاثة مذيعين، ولا مذيعة قطرية الآن ويقول «افتقد التلفزيون إلى البرامج السِّياسِيّة الجّادة منذ عشر سنوات»، ومرّ على مشكلات الإعلام الرّسمي، كتقليدِيّة الأفكار، ونقص مساحة البرامج المحليّة، ونقص الكوادر البشرية، وغياب النُّخَب والرّقابة الصارمة، وتغوّل الأجانب في إعداد وتقديم البرامج المحليّة القطرية، بل وصل الكاتب حدّا من التشاؤم أن استشهد بما نسبه إلى أحد الباحثين العرب في وصف الإعلام الخليجي فقال إن ما يسوده هو «الابتذال والنمطية في التسلية» و«التسطيح والتجويف والإفقار للحياة الثقافية».

أهمّ التوصيات التي خرج بها عبدالملك هي إصدار قانون يدعو لحرية التعبير، وتحديد صلاحيات رؤساء التحرير تجاه موظفيهم، ووضع استراتيجية واضحة للإعلام الرسمي وتجديد خطابه والاهتمام بالكوادر القطريّة، وتقدِيم المعلومات الواضحة عن حياة المواطن، مع السّماح بتناولها.

الخلل السكاني

قضيّة التّركيبة السّكانية أو «الخلل السُّكاني»، حاضرة بقوة في كل مخاوف المتحدثين في ملتقيات الكواري الأسبوعية، ويتم الاستشهاد بأرقام مهولة من الدِّراسات للتحذير منها بوصفها قضية جوهرية، وهي من القضايا السّهلة التي تفتتح بها حركات «الإصلاح» أو «المعارضة» ندواتها وأوراقها للتحذير منها في دول الخليج، بوصفها قضيّة مجتمعيّة ذات رواج، ومن السهل على هذه الحركات ادِّعاء أنّ الحكومات لا تقوم بالجهد الكافي لمعالجة هذا الخلل، ويعرض دُعاة الإصلاح دومًا نظريّات من طائفة الحلول السّهلة والبديهيّة، كالتّوطين وترحيل الأجانب، ومنع التملّك وغيره من الحلول النَّظرية. ولم يكن القطريون استثناء، فكانت قضيّة التركيبة السّكانية محورًا رئيساً في نقاشاتهم. وهم يرفضون مقارنة وضعهم بأي وضع آخر، لوجود تمييز نوعي لصالح الأجانب في الدولة والمناشط الإعلامية والرياضية.

تناول القضية الباحث محمد هلال خليفة، الذي تحدث عن إشكالية الخلل السّكاني، إذ يشكل القطريون أقلية من إجمالي عدد السّكان، وأعاد ذلك لحجم

قوة العمل الوافدة، وأرجع تفاقم «الإشكاليّة» لعدم وجود سياسة رسميّة لوقف هذا التّضخّم، بل تسببت قوانين مثل قانون التّملك إلى تفاقم الخَلل السّكاني، وادّعى أنّ عاملاً سياسيًا ساعد في تفاقم المشكلة لخصه في ظهور النّفط، الذي مكّن السُّلطة السِّياسِيّة من استغلال عائداته للتوظيف في القِطاع الحكومي، فأصبح هو الوسيلة المُثلى لكبح جماح أيّة مطالب وطنيّة، بعدما كان رزق السّكان في يد البحر، والغوص أصبح في يد الحكومة التي ملكت بذلك قرارهم وحجّمت مطالباتهم، أغرَى العمل الحكومي السّهل القطريين، فتكدّسوا في العمل الحكومي، بينما كانت الأعمال الحِرفيّة العاليّة والخاصة مهجورة لم يعد يملأها سوى الوافد والمهاجر، كما أنّ ضعف مخرجات النظام التّعليمي تسببت في اضطرار الدّولة لجلب عمالة خارج الوطن، وعدد الأسباب الأخرى، وقال «إنّ الخطوة الأولى لإصلاح الخلل السّكاني، هي في تغيّر السّبب الأوّل الذي أدى إلى الخلل، فغياب الإرادة السِّياسِيّة هو مكمن الخلل».

الحاجة إلى الإصلاح في قطر

في منتصف الكتاب، عاد الكواري ليعيد النقاط التي ذكرها في مقدمته، وقد ألقاها في إحدى اللِّقاءات، في ورقة تناول فيها أوجه الخلل الرّئيسية المزمنة في قطر، هي –عنده– في العلاقة بين السّلطة والمجتمع وغياب الديموقراطية، حيث جزم بأن الدستور القطري يستحيل تحوّله إلى الديمقراطية ويقول في مناقشته لاستراتيجة قطر «وإذا كان هدف التقيّد بالمبادئ الأساسيّة للإسلام هدفًا متفقاً عليه، فإن بقاء الوضع الاجتماعي الموروث والمحافظة على المكانة الاجتماعية للأسر العريقة هدف يكتنفه الغموض»، كما ينظر الكواري قائلاً بوجود خلل الإنتاج الاقتصادي، إذ تعتمد في اقتصادها على ثروات ريعية ناضبة، ووجود خلط بين المال العام والمال الخاص، وخلل في قوة العمل، أما الخلل الأمني فيتمثل في عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها، كما أن سؤال الأمن الإستراتيجي في قطر، ما يزال مفتوحًا فعلى ماذا يقوم، أعلى شراكات دولية، أم الاتحاد الخليجي.

نظرة إلى الغاز الطبيعي.. الإصلاحات البيئية

محمد بن سعود الدليمي، ألقى نظرة على الغاز الطبيعي في قطر، متناولاً أوجه استخدامه، والمشروعات القائمة عليه، احتوت ورقته على الكثير من التفاصيل التقنية والكيميائية، حاول تطبيقها على حقل الشمال الذي تمّ اكتشافه في العام 1971، وللاستفادة منه أقيمت مشاريع إسالة الغاز الطبيعي(LNG) وتحويل الغاز إلى سوائل(GTL) وانتاج سوائل الغاز البترولية(LPG)، ولهذا الغرض أنشئت مدينة «راس لافان الصناعية» كجزء من قطر للبترول، أما مشاريع التطوير فأبرزها ماقامت به قطر غاز التي بنت سبعة خطوط إنتاج بطاقة 40 مليون طن في السنة، ورأس غاز، ومشروع أوريكس جي تي إل، ومشروع اللؤلؤة الذي سيتناوله بالتفصيل، ومشروع غاز الخليج الذي أسس في 2005- 2006، مرّ الباحث على أنواع العقود والاتفاقيات المستخدمة في مجال البترول، بداية من اتفاقية التطوير والمشاركة في الإنتاج والشراكة بمشروع، كما تناول السياسة المستخدمة بتسعير الغاز، في سوق الأسعار الفورية، التي ترتبط بمؤشر هنري هاب في أمريكا الشمالية وإن بي بي في أوروبا، أو التسعير المعادل لأسعار الطاقة، أو المربوط بالنفط، والأسعار المعدلة الذي يجعل الحكومات هي المتحكمة بسعر النفط.

تناول الكتاب مشروع اللؤلؤة جي تي إل، الذي بدأ في 2007 بكلفة تقديرية 5 مليارات، وحينما انتهى وصلت التكلفة إلى 24 مليار دولار، وهو مشروع شراكة، بين قطر للبترول وشركة شل، وفق اتفاقية تطوير ومشاركة في الإنتاج، وستقوم شل بتمويل كامل المشروع وستسترجع بموجب الاتفاقية كامل المبالغ المستثمرة، إضافة إلى احتفاظها بحصة في المشروع. وقام بمقارنة جدوى مشروع اللؤلؤة ومشروع آخر بمعيار عالمي، ومشروع ثالث في مجال إنتاج البتروكيماويات، فخلص إلى أن زيادة كلفة المشروع بشكل مفرط ينعكس على ربحيّة المشروع، وأن خبرة شل بالمشاريع الكبرى ليست كبيرة بالإضافة وأن تزويد مشروع اللؤلؤة بالغاز مجاناً يعد تنازلا عن ماقيمته 11 في المئة من قيمة السلعة المنتجة وهو يمثل 7 في المئة من إجمالي إنتاج قطر، وذكر عوامل نجاح مشروع اللؤلؤة. وحول موانئ الغاز، قال «إنّ إنتاج 77

مليون طن من الغاز رقم عالي، خاصة وأنه لايوجد عقود طويلة الأجل، كما إن أمريكا تراجعت عن استيراد الغاز المسال بعد اكتشاف الغاز الصخري، وكان الأفضل تأجيل مشروع برزان، وانتقد تقديم قطر لقروض لدول أروبية لاستثمارها في بنية تحتية تمكنها من استيراد الغاز القطري المسال، كما انتقد خلو قطر من دائرة متخصصة لوضع خطة دراسات نفطية، كما أشار إلى أن تدني أسعار الغاز لا يعمل في صالح الإنتاج فالفائض العالمي بلغ 3 في المئة.

الدكتور خالد الهاجري، تناول حالة البيئة في قطر، وفقا لتقرير جامعة ييل للأداء البيئي، فإن ترتيب قطر كان في المرتبة رقم 122، وهو رقم مُنتقد، ومن الواضح أن التطوير الهائل في دولة قطر لموارد الطاقة الهيدروكربونية صاحبه زياة سكانية كبيرة ونمط استهلاك غير منضبط، لذلك يقول الهاجري إنّ قطر بحاجة إلى أداء بيئي جيد ينسجم مع كونها دولة قائدة عالميًا للغاز الطبيعي، كما أنّها مقبلة على استضافة مؤتمر الأطراف الخاص بالتغيّر المناخي في عام 2012، داعيًا إلى استدراك عدة مبادئ أولها أهمية الحوار والمشاركة بين شركاء المجتمع، واستخدام العلم في حل المشكلات، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، والبدء قبل فوات الأوان.

الحالة الثقافية في قطر

لا يمكن الحديث عن أيّ إصلاح دون المرور على المستوى الثقافي، والحالة الثقافية، لذلك كانت المحاولة الخجولة التي ظهرت ضمن دراسة مرزوق بشير بن مرزوق، الكاتب والباحث القطري الذي تناول الحالة الثقافية القطرية، وقدم في ورقته مداخلة تستطلع الحالة الثقافية في قطر، ميز فيها بين الثقافة الأصليّة قبل ظهور النفط، ومابعده من ثقافة وصفها بأنّها وافدة، وثقافة توفيقيّة بينهما، فقد ارتبطت ثقافة ماقبل النفط بالإنسان واستمدت من البيئة البحرية والبرية مكوّناتها.

تحدّثت الورقة عن إدارة الشأن الثّقافي، والمبادرات لتنظيم الجهود الثقافية؛ وبدأ بذكر نادي الطليعة الذي أسسه علي الكواري وزملاؤه في العام 1960، ومبادرات

ثقافيّة أخرى كفرقة أضواء الموسيقية، وغيرها إلى أن أنشئت إدارة الثقافة والفنون في العام 1977، وتوزّعت إدارة الشأن الثّقافي الرّسمي ما بين وزارة الإعلام والهيئة المستقلّة للمتاحف وغيرها، وقال «يَنظّر البعض إلى أنّ هذا التّنوع يعمل على تنشيط الحِرَاك الثّقافي والفَني في الدّولة، بينما ينظر آخرون له على أنّه إضعاف لهذا الحراك في غياب جهود مركزية واحدة تنسق وتتابع هذا النشاط. كما تناول الباحث استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 من رؤية قطر 2030، وعاب عليها أنها لم تتضمن التنمية الثقافية كركيزة أساسية. قال « لايوجد ما يشير إلى أن هذه الاستراتيجية انطلقت من أرقام ودراسات مسبقة تشخص الإشكال الثقافي في قطر»، و قال «تستهدف الاستراتيجية ما يسمى بقطاع الثقافة وهو غير موجود.

في ختام طرحه عدد الإشكاليات التي تواجه الثقافة والمثقف في قطر، مثل هيمنة المناشط الأجنبية، وغياب مشروع ثقافي وطني، والتبسيط في النظرة إلى تراث الماضي، والتنوع الثقافي السلبي الوافد، والرقابة وغياب مؤسسات المجتمع المدني، وانتشار ازدواجية الثقافة اللغوية، وغياب الدراسات والبحوث التي يصدر عنها أرقام وإحصائيات.

خلاصة

تناولت أوراق الكتاب مشاكل –حسب الكواري- يعاني منها القطريون، ولا يُعترَف بها رسميا، ولا تتناولها أجهزة الإعلام ولا المؤتمرات والندوات الرّسمية، ولا تتطرق إليها مراكز الدراسات «الكثيرة» في قطر، ولا فضائيات شبكة الجزيرة، ولا تجد هذه لبلأووؤلث مجالاً عاما يتيح لها حق التعبير الجماعي عن النفس في شكل جمعية أو منتدى حوار، أو وسيلة إعلامية، ويمكن لو أحسنّا الظنّ أن نعتبر أن ما يريده الإصلاحيون هو نقاش مفتوح لأوجه الخلل، مع صناع القرار وشركاء المجتمع، يمكن قراءة الكتاب على أنه أشتات رؤية مبطنة تريد أن يكون الدستور تعاقديًا، والمجالس نيابية، ولها صلاحيات برلمانية حقيقية مع سلطة وضع القانون واستفتاء الشَّعب على الدّستور وتعديلاته، وإنشاء القضاء الدّستوري وتفعيله، وإعادة النظر في

الاستراتيجية القطرية لأن الحالية لا رؤية لها، كما تضمّن الكِتاب رؤى الإصلاحيين في شؤون النفط وغياب عقود الخدمات، وتساؤلات حول التزام الشركات النفطية تجاه السوق المحلي، وغياب ضريبة دخل أو رسوم حق الملكية على الشركات النفطية، واستخدام الاحتياطي النفطي، وقدّموا رؤية حول قضية الإعلام والثقافة، وتذمرًا من تراجع دور القبيلة المركزي مع تصاعد دور الحكومة المركزي.

كتاب مهم ولكن..

الأوراق المقدّمة في الكتاب، اتّخذت طابعًا شفاهيًا، ولم يغب هذا الطابع رغم وجود الإحصائيات والأرقام إلا أنّ الاستعجال والارتباك، يبدو واضحًا في مضامينها، وقد غاب عن رؤيّة الإصلاحيين القطريين التنسيق والوضوح، فلم ينتظمها نسق فكري واضح، وخلت من الإشارة إلى الحالة الدّينية، والحيّاة السِّياسِيّة والتّاريخ والأفكار العميقة التي ترعى دومًا حركات الإصلاح والتنوير، كما أنّ الجهد الجهيد انصبّ ليشاغب الحكومة القطريّة بالتلميح فحسب، دون إعمال العقل في مكونات الثّقافة أو أصول العملية الاجتماعية، ولا حتى النظر البصير إلى التاريخ الذي أنتج الحالة السِّياسِيّة والاجتماعية القطرية الحاليّة. لذلك لا يمكن فهم هذا الكتاب كوحدة موضوعية لخطٍّ سياسي أو وطني إصلاحي متحد، ولكنه يعبر بلاشك عن نفس يتصاعد، وأصوات تعلو، لجذب الاهتمام، فهو كخطوة متمنّعة ترجو وصلاً من الأمير، أو من يمثله، فجملة القضايا المطروحة، على جسارتها، لا تحتاج لأكثر من حزمة قرارات إجرائية. ومن ناحية ثانية فهو مقياس خطير يجب أن الانتباه له، ومؤشر على أنّ المثقف يضيق به الفضاء العام. وكأنه لا منبر له، ومجاله التداولي مصنوع.

إنّ التّاريخ يقول، لا إصلاح بلا تنوير، ولا نهضّة بلا قراءة واعية للتاريخ، ويبدو أنّ الفاعلين في الحراك السياسي سواء الحقيقي أو الوهمي في الخليج، طلّقوا التّاريخ القريب، الذي تزامن مع تشكيل نواة الدول في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تاريخ التناحر والتخالف، والتصالح والتآلف، تاريخ اللؤلؤ والمحار والردى،

وهذه المجافاة تبدو في الترف الفكري المبذول بلا رويّة والمنبت من الجذور، المتنطع بالمحاكاة دون النظر في تاريخ المظاهر العدلية المعاصرة، فلا ألقى الباحثون النّظر في تاريخ أوروبا التي دفعت ضريبة الإصلاح بأن فقأت عين الظلام بالتنوير والنقد والإصلاح الديني، ولا نظروا في تاريخ خليجهم الذي أوقف نزيف الدماء وتقاتل العشائر بنظام سياسي، به أخطاء ولكنه يضمن العدالة، والعدالة وحدها ما تضمن الاستمرار، في الخليج.

سجّل الكتاب رسالة، مركّزة، أنّ على قطر الاهتمام بالداخل، لضمان استقرارها، وسجّل رسالة للخليج كله، أن يعيد صياغة مادة التاريخ، لأن كثيرين، يقفزون عليه. وأجاب عن ما يريده القطريون.